

Distr.: General
9 April 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ٧٥ (أ) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٨
٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ٩ من جدول الأعمال
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة
الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ. ويُقدّم هذا التقرير أيضاً استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٣/٧٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٧. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ويقدم التقرير لمحة عامة عن الجهود الرامية إلى تحسين تنسيق المساعدة الإنسانية والاستجابة الإنسانية وكذلك الاتجاهات والتحديات والتدابير الكبرى السائدة في مجال المساعدة الإنسانية والمتخذة بشأن المجاعات وخطر حدوث مجاعات، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، والصدمات المتصلة بالمناخ، والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتشريد القسري، والتمويل وتعزيز العمل الإنساني في عصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والالتزام بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.



أولا - مقدمة

ألف - لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية

١ - دفعت حالات الطوارئ الإنسانية، التي توججها النزاعات والكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية، الاحتياجات الإنسانية مرة أخرى إلى مستوى مرتفع جديد في عام ٢٠١٧. وفي نهاية العام، بلغ عدد الأشخاص الذين احتاجوا إلى مساعدة إنسانية ١٣٥،٧ مليون شخص، وبلغت احتياجات تمويل الأنشطة الإنسانية ذروة قدرها ٢٣،٥ بليون دولار^(١). واستجابت المنظمات الإنسانية بأن استهدفت عددا قياسيا بلغ ١٠،١،٢ مليون شخص لتلقي معونة، وقامت بذلك بإنقاذ ملايين الأرواح، وتخفيض المعاناة، وتعزيز الكرامة الإنسانية.

٢ - وكان انعدام الأمن الغذائي سببا رئيسيا للاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠١٧^(٢). وعانى حوالي ١٢٤ مليون شخص في ٥١ بلدا من انعدام الأمن الغذائي، واحتاجوا إلى عمل إنساني عاجل من أجل إنقاذ أرواحهم، وحماية سبل عيشهم، والحد من الجوع وسوء التغذية الحادين، وهي زيادة عن العدد البالغ ١٠٨ ملايين شخص في عام ٢٠١٦^(٣). ويعيش ما يقرب من ٦٠ في المائة من الجياع في العالم في بلدان تشهد نزاعات.

٣ - وفي أعقاب دعوة الأمين العام إلى العمل، احتشد المجتمع الدولي لمواجهة ومنع المجاعات في شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن، حيث تلقى زهاء ١٥ مليون شخص شكلا ما من أشكال المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح. ولا تزال تلزم بشكل ملح جهود متضافرة لعكس اتجاه انعدام الأمن الغذائي المتزايد، وللقضاء على كوارث المجاعات.

٤ - وأدت الظواهر المناخية الشديدة والفيضانات والجفاف والكوارث الأخرى، التي تفاقمت بفعل تغير المناخ، إلى تدمير حياة الناس وسبل معيشتهم، وأسهمت في التشرذم في جميع أنحاء العالم. ويتجاوز بانتظام عدد الأشخاص المتأثرين بكوارث مرتبطة بالأخطار الطبيعية ١٠٠ مليون شخص سنويا، بمتوسط ٢٥،٣ مليون مشرد كل سنة منذ عام ٢٠٠٨. وشهدت جميع المناطق أضرارا مدمرة نتيجة للكوارث الطبيعية في سنة ٢٠١٧، وهي أشد سنة سجل فيها ارتفاع في الحرارة في غياب ظاهرة النينو.

٥ - ولا يزال النزاع محركا رئيسيا للاحتياجات الإنسانية، مع تزايد كبير في عدد النزاعات وكثافتها على مدى السنوات العشر الماضية. وبلغ العدد الكلي للأشخاص المشردين قسرا من جراء النزاعات والعنف عددا قياسيا قدره ٦٥،٦ مليون شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٦، منهم ٤٠،٣ مليون شخص مشردون داخليا. ويطول بشكل متزايد أمد التشرذم الداخلي، حيث لا يُولى اهتمام كاف إلى الحلول الدائمة. ولا يرجع العدد غير المسبوق للأشخاص المشردين إلى النزاع فحسب، بل أيضا إلى وحشية الأطراف في الأعمال القتالية.

(١) كانت الجهات المانحة أكثر سخاءً من أي وقت مضى، وأسهمت بمبلغ ١٣،٩٧ بليون دولار للنداءات المشتركة بين الوكالات.

(٢) الأمم المتحدة، البيانات والاتجاهات العالمية السائدة في مجال المساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٧ (نيويورك، ٢٠١٧).

(٣) شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي عن الأزمات العالمية لعام ٢٠١٨.

٦ - وأسفر الإخفاق في حماية المدنيين الذين وقعوا في براثن النزاع عن معاناة لا يمكن حصرها. وأدى تجاهل المستمر للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة إلى أزمات إنسانية عميقة. والنساء والأطفال عرضة لمخاطر عالية. وتؤدي أعمال الحرب والحصار في المناطق الحضرية، وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، واستخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، إلى قتل وتشويه غير المقاتلين، وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية. والحرمان المعتمد من وصول المساعدة الإنسانية، والعقبات البيروقراطية التي تعرقل إيصال المعونة هي أمور شائعة في النزاعات الحالية.

٧ - والنظام الإنساني العالمي، يعد أكثر فعالية من أي وقت مضى، وهو ينقذ الأرواح ويحمي الناس على نطاق لم يتحقق على الإطلاق من قبل. ولا يزال العمل الإنساني القائم على المبادئ والتنسيق الدولي للمعونة الإنسانية وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ بالغ الأهمية. ومع ذلك، لا تزال المنظومة الإنسانية تعاني من الضغط. ونمت الفجوة بين الاحتياجات والأموال المتاحة خلال العام. وعلى الرغم من تزايد سخاء الجهات المانحة، فلم يجر تمويل خطط ونداءات الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة ٥٨,٩ في المائة فقط^(٤)؛ ومن الأهمية بمكان تمويلها بالكامل.

باء - الفرص المقبلة

٨ - يجب على المجتمع الدولي التعجيل بالجهود الرامية إلى منع وإنهاء المعاناة الإنسانية التي شهدتها عام ٢٠١٧، والتصدي للقوى المحركة للأزمات الإنسانية. فمن شأن الجهود المستمرة الرامية إلى التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار عمل سندياي، وخطة عمل أديس أبابا، ومسار ساموا، والخطة الحضرية الجديدة أن تساعد في التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية والحد من المعاناة في الأجلين المتوسط والطويل.

٩ - ويتيح الاعتماد المتوقع في عام ٢٠١٨ لاتفاق عملي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، واتفاق عملي بشأن اللاجئين، فرصا رئيسية لتعزيز التدابير الدولية لمواجهة الهجرة والتحديات الكبيرة للاجئين وحالات اللاجئين المطولة. وعلاوة على ذلك، فإن الذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي تتيح فرصة للنظر في استراتيجيات لضمان حماية المشردين داخليا على نحو وافٍ، ومنع الحد من حدوث حالات تشرد من هذا القبيل.

١٠ - ومن شأن مقترحات الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخطة الوقاية، وإصلاح السلم والأمن، واستراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، والاستراتيجية الجديدة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والإصلاح الإداري، أن تُكْمِل وتعزز عمل النظام الإنساني، وستزيد من اتساق وفعالية وكفاءة الأمم المتحدة في الميدان.

١١ - وينهض التنفيذ المستمر للالتزامات والمبادرات، التي أطلقت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، برؤية خطة العمل من أجل الإنسانية لإنهاء النزاعات وتخفيف المعاناة والحد من الأخطار وأوجه الضعف. وتبين التقارير المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة، على النحو المبين في منهاج العمل والالتزامات والتحول^(٥) (انظر A/71/353)، أن التغيير جارٍ.

(٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، دائرة التتبع المالي.

(٥) انظر أيضا www.agendaforhumanity.org/about-us.

ثانياً - نظرة عامة على حالات الطوارئ الإنسانية في عام ٢٠١٧

ألف - حالات الطوارئ المعقدة

١٢ - استجابت الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني للعديد من الأزمات خلال السنة، بما في ذلك حالات طوارئ معقدة متعددة، حيث استمر ارتكاب انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وسادت عقبات تعترض إمكانية الوصول، وظلت حماية المدنيين تمثل شاغلا من الشواغل الخطيرة، ولا يزال العنف الجنسي والجنساني اتجاها مثيرا للقلق.

١٣ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان هناك في نهاية العام ١٣،١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، أي أكثر من ضعف عدد الحالات في أوائل عام ٢٠١٧. ونزح أكثر من ٢،٦ مليون شخص، ليصل بذلك عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ٤،٤٩ مليون شخص، وهو أعلى رقم في أي بلد من البلدان في أفريقيا. ولا يزال هناك ٦٣٠ ٥٠٠ كونغولي لاجئين.

١٤ - وفي العراق، لا يزال نصف النازحين داخليا، الذين بلغ عددهم حوالي ٦ ملايين شخص منذ عام ٢٠١٤، مشردين في عام ٢٠١٧. وتشرّد ما يقرب من مليون شخص بسبب القتال في الموصل، حيث قدم العاملون في المجال الإنساني مساعدات طارئة إلى حوالي ١،٧ مليون شخص. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان حوالي ٨،٧ ملايين شخص في المنطقة في حاجة إلى مساعدة إنسانية.

١٥ - وفي اليمن، يحتاج ما يقدر بنحو ٢٠،٧ مليون شخص، ٥٥ في المائة منهم أطفال، إلى مساعدة إنسانية. ويعاني أكثر من ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ويعاني حوالي ٧ ملايين شخص من ذلك بشكل حاد. وأدى تفشي الكوليرا بشكل غير مسبوق إلى أكثر من مليون حالة مشتبه فيها، وحوالي ٢ ٢٠٠ حالة وفاة، وبدأ تفشي الدفتيريا في آب/أغسطس، وهي أول حالة تفشي من نوعها منذ عام ١٩٨٢.

١٦ - وفي الجمهورية العربية السورية، كان حوالي ١٣،١ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في نهاية العام. ولا تزال إمكانية الوصول الآمن والمستديم دون عوائق تشكل تحدياً كبيراً، حيث يعيش ما يقرب من ٢،٥ مليون شخص في مناطق يصعب الوصول إليها، وقرابة ٤٢٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في مناطق محاصرة. وظلت حماية المدنيين تشكل مصدر قلق بالغ، ولا تزال الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالسكان والهجمات على المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية وعلى العاملين في المجال الطبي والمرافق التعليمية والعاملين في المجال الإنساني والقوافل الإنسانية منتشرة على نطاق واسع.

١٧ - وفي ميانمار، شهدت الحالة الإنسانية تدهورا كبيرا خلال العام. وفر أكثر من ٦٥٥ ٠٠٠ شخص من الروهينغيا من العنف بحثا عن ملاذ في بنغلاديش بحلول نهاية العام. وإلى جانب ما يقدر بـ ٢١٢ ٠٠٠ من الروهينغيا الموجودين بالفعل في كوكس بازار، بنغلاديش، بالإضافة إلى المجتمعات المضيفة المتضررة، تم استهداف ١،٢ مليون شخص بالمساعدة الإنسانية في بنغلاديش. وتكمن حلول الأزمة في ميانمار، ويتعين على الحكومة أن تهيئ على نحو عاجل الظروف الملائمة للعودة الطوعية والمأمونة والمستدامة للاجئين. وفي ميانمار، لا تزال الاحتياجات الإنسانية للروهينغيا والفئات الضعيفة الأخرى في ولاية راخين كبيرة، وكذلك احتياجات المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المستمر في ولايتي كاشين وشان.

١٨ - وفي الصومال، ازدادت الاحتياجات الإنسانية الحادة زيادة كبيرة بسبب قلة الأمطار والتشريد الواسع النطاق، ونقص إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، واستمرار النزاع. ونزح أكثر من مليون شخص، معظمهم من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، نتيجة للجفاف والنزاع، وظل حوالي ٨٧٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في المنطقة وخارجها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان حوالي ٦,٢ ملايين شخص في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية.

١٩ - وفي جنوب السودان، كان ٧,٦ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة والحماية، وعانى أكثر من ٦ ملايين شخص من انعدام حاد للأمن الغذائي في منتصف السنة. وفر أكثر من ٦٦٨ ٠٠٠ شخص من البلد، مما رفع عدد اللاجئين من جنوب السودان إلى أكثر من ٢,٤ مليون شخص. وتشرد نحو ١,٩ مليون شخص داخليا.

٢٠ - وفي السودان، لا تزال حالات التشرد المطولة الواسعة النطاق وراء استمرار الاحتياجات الإنسانية والحماية، لا سيما في ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث يحتاج نحو ٤,٨ ملايين شخص إلى المساعدة. ووصلت المساعدات إلى بعض المناطق لأول مرة منذ عدة سنوات. ودفع استمرار العنف وتفاقم انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان أكثر من ١٩٦ ٠٠٠ لاجئ إلى دخول السودان.

٢١ - وفي منطقة الساحل، عانى نحو ٣٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. وحلّف النزاع أكثر من ١٠ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة في شمال شرق نيجيريا وأجزاء من الكاميرون وتشاد والنيجر. وفي نهاية عام ٢٠١٧، مازال حوالي ٢,٣ مليون شخص مشردين. وفي مالي، شاع انعدام الأمن وبلغ عدد المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية ٣,٨ ملايين شخص.

٢٢ - وفي ليبيا، وبحلول نهاية العام، كان ١,١ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وظل ٢١٧ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا. ويحتاج أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ من المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء إلى المساعدة الإنسانية. ولا تزال إساءة المعاملة والاستغلال، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز، تشكل مصدر قلق بالغ.

٢٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تسبب تدهور الأزمة في زيادة نسبتها ٨٠ في المائة تقريبا في عدد المشردين داخليا، الذي تجاوز ٦٩٠ ٠٠٠ شخص. وزاد عدد اللاجئين في البلدان المجاورة بأكثر من ٢٥ في المائة، وهو ما يمثل أعلى عدد مسجل لأشخاص شردوا قسراً داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها منذ ذروة الأزمة.

٢٤ - وفي بروندي، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدة من ٣ ملايين إلى ٣,٦ ملايين شخص، أي ما يمثل نحو ٣٠ في المائة من سكان البلد، منهم ١,٩ مليون طفل. وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغ عدد المشردين داخليا نحو ١٨٨ ٠٠٠ شخص، بينما فر من البلد نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص.

٢٥ - وأدى النزاع في أفغانستان إلى تشريد حوالي ٤٩٨ ٠٠٠ شخص وإلى سقوط جرحى في صفوف المدنيين عددهم أكثر من ١٠ ٤٠٠ شخص، نصفهم تقريبا من النساء والأطفال. وعانى حوالي ٨١ في المائة من هؤلاء المشردين من انعدام حاد في الأمن الغذائي. واستمرت الهجمات الموجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية، أو التي تلحق الأذى عشوائيا بجمها.

- ٢٦ - وفي باكستان، تركز العمل الإنساني على المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية ومنطقة مالاكاندا، حيث نزح حوالي ٥ ملايين شخص منذ عام ٢٠٠٨. وبحلول أيلول/سبتمبر، تم تيسير عودة جميع الأسر باستثناء ٤٣ ٥٤٩ أسرة. ولا تزال باكستان تستضيف حوالي ١,٤ مليون لاجئ أفغاني مسجل، وما يقدر بنحو مليون أفغاني من غير المسجلين.
- ٢٧ - وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، مازالت أزمة الحماية التي طال أمدها مستمرة. فقد تعرض مليوناً فلسطينياً، أو كانوا عرضة للتعرض، للعنف البدني والتشريد والحرمان من الوصول إلى سبل كسب العيش. وأثرت محدودية إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية على أشد الفئات ضعفاً، لا سيما في غزة.
- ٢٨ - وفي أوكرانيا، أصبح حوالي ٣,٨ ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة إنسانية. ويُعرض قصف المناطق الحضرية والبنية التحتية المدنية الناس على "خط التماس" للخطر. وهناك ما يقرب من مليون حالة عبور شهري لخط التماس، الذي أصبح ملوثاً بشكل متزايد بالألغام. وتضاعف انعدام الأمن الغذائي، حيث ارتُئي أن ١,٢ مليون شخص يعانون من انعدام حاد أو متوسط في الأمن الغذائي.
- ٢٩ - وظلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أسيرة أزمة إنسانية. فهناك نحو ١٠,٥ ملايين شخص، أو ما يمثل نسبة ٤١ في المائة من السكان، يعانون من نقص في التغذية. ولا تزال قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على تقديم المساعدة المنقذة للحياة لأكثر الفئات ضعفاً في البلد تمثل تحدياً بسبب الآثار غير المقصودة لنظم الجزاءات، ولا يزال التمويل منخفضاً للغاية.
- ٣٠ - وفي الفلبين، شرد العنف أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ شخص في مدينة مراوي إضافة إلى ١٩ ١٠٠ شخص في جميع أنحاء مينداناو.

باء - الكوارث المرتبطة بالأخطار الطبيعية

- ٣١ - في منطقة الجنوب الأفريقي، استمرت آثار ظاهرة النينيو التي بدأت في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى غاية عام ٢٠١٧. وكان هناك ما يقدر بنحو ٣٢ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧. وأزهقت الأعاصير والفيضانات الأرواح ودمرت سبل العيش وسببت أضراراً في البنى التحتية والممتلكات بالمنطقة. وأدت الفيضانات إلى تفاقم سوء حالة المياه والصرف الصحي، مما أدى إلى تفشي الكوليرا في العديد من البلدان وانتشار وباء الطاعون بشكل غير مسبوق في مدغشقر.
- ٣٢ - وفي منطقة القرن الأفريقي، ظلت الاحتياجات الإنسانية مرتفعة في إثيوبيا، إذ بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ٨,٥ ملايين شخص، إضافة إلى ١,٧ مليون من المشردين داخلياً في نهاية العام. وأثر الجفاف الحاد على أجزاء من كينيا، إذ يحتاج نحو ٥,٦ ملايين شخص إلى مساعدات إنسانية. وتسبب الجفاف في تقويض سبل العيش والقدرة على الصمود.
- ٣٣ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أثرت التيفونات والأعاصير المدارية والعواصف والفيضانات الشديدة على كل من بنغلاديش وجزر سليمان وسري لانكا وفيت نام وميانمار ونيبال والهند، وهو ما أثر على الملايين. وأثرت الفيضانات الشديدة في بنغلاديش ونيبال والهند على ما يقدر بنحو ٤٠ مليون شخص في ذروة الأزمة، وتعرض ما مجموعه ١,٧٥ مليون شخص للتشرد بشكل مؤقت. وفي

الفلبين، تسببت العاصفة المدارية كاي - تاك في تشريد ٧٩٠ ٠٠٠ شخص مؤقتاً، كما تسببت العاصفة المدارية تيمبين في تشريد ٤٣٥ ٠٠٠ شخص. وفي فانواتو، أثر الإعصار المداري دونا على ثلاث مقاطعات، وأدى نشاط البركان مونارو فووي إلى إخلاء جزيرة أمبي.

٣٤ - وأدت الزيادات في سقوط الأمطار إلى فيضانات شديدة في بيرو، مما أثر على ١,١ مليون شخص. وأثرت الزلازل في المكسيك على حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ شخص وتسببت في مقتل ما يقرب من ٤٥٠ شخصاً. وفي كولومبيا، تسبب انهيار وحلي في بلدية موكوا في مقتل ٣٣٢ شخصاً وخلف أكثر من ٢٢ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر، اجتاحت منطقة البحر الكاريبي ثلاثة أعاصير من الفئة الخامسة، مما أدى إلى تدمير حياة الملايين من الأشخاص وتشريد مئات الآلاف. وأطلق الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية خطة استجابة إقليمية بقيمة ٢٧,١ مليون دولار لصالح ٢٦٥ ٠٠٠ شخص. وفي إطار خطة عمل لكوبا، بذلت الجهود لجمع ٥٥,٨ مليون دولار من أجل حوالي ٢,١٥ مليون شخص. وأطلق نداء عاجل بشأن إعصار ماريا من أجل دومينيكا لجمع ٣٢ مليون دولار لمساعدة حوالي ٦٥ ٠٠٠ شخص. وخصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ ١١ مليون دولار لتحريك جهود الإغاثة في منطقة البحر الكاريبي. وأدى الإنذار المبكر والتدخل المبكر إلى إنقاذ الأرواح، مما أدى إلى كفاءة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي كوبا، مكنت تدابير التأهب القوية من إخلاء ١,٩ مليون شخص من الجزيرة. وفي باربودا، تم إخلاء جميع السكان البالغ عددهم حوالي ٦٠٠ ١ شخص. وكانت هذه التدابير ممكنة بفضل هيكل التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية الفعالة لمواجهة الكوارث.

٣٦ - وقامت الوكالة الكاربية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث بنشر أكثر من ٩٠ خبيراً للاضطلاع بعمليات البحث والإنقاذ وتحليل الأضرار والاحتياجات وعمليات الإغاثة، وسعت بشكل استباقي للحصول على الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الملحة. وعزز كل من فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث والأفرقة الاحتياطية، التي تم نشرها مسبقاً في المنطقة، من أنشطة التنسيق وجهود إدارة التنسيق والمعلومات بين الجهات المدنية والعسكرية.

٣٧ - وكانت أكبر بعثة لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، خلال العام، تلك التي أوفدت استجابة لإعصار إيرما. وتوضيحا للدور القيّم لأفرقة الاستجابة التابعة للفريق في حالات الطوارئ المفاجئة، استجابت تلك الأفرقة لأكثر من ٢٨١ حالة طوارئ في أكثر من ١٠٠ بلد منذ إنشاء الفريق قبل ٢٥ سنة. ونُشرت الأفرقة بسرعة في ١٣ بعثة لمواجهة الكوارث، بالإضافة إلى اضطلاعها بالأنشطة الرامية إلى تحسين مستويات التأهب الوطني والإقليمي.

٣٨ - وسيتناول تقرير الأمين العام الذي سيقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣٢/٧٢ مزيداً من التفاصيل عن عمليات الاستجابة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية.

ثالثاً - المواضيع الرئيسية في عام ٢٠١٧

ألف - التمسك بالقواعد

احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٣٩ - لا يزال عدم احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمثل أحد التحديات الأكثر إلحاحاً. ففي العديد من النزاعات المسلحة، تواصل الأطراف علناً انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني الأساسية، وهي: التمييز والتناسب والتحوط. وتؤدي الهجمات المحددة الغرض أو العشوائية إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، وإلى تعميق الأزمات الإنسانية التي تتسم بمعاناة هائلة وبالتشريد الجماعي والجوع. وتولّد عن عدم المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة مناخ يسوده الإفلات من العقاب ويُشجع على عدم احترام القانون.

٤٠ - ويتحتم بذل جهود عالمية متضافرة لتعزيز حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وقد تطرق تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2017/414) إلى وجود أزمة حماية عالمية تتطلب من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الانضمام إلى جهود عالمية تتناسب مع حجم الأزمة. وتسهم عملية وضع أطر الحماية الوطنية وتنفيذ الممارسات الجيدة وتعزيز آليات المساءلة في تعزيز الحماية. ومن الضروري مواصلة البحث عن طرق عملية للتصدي لسلك المقاتلين في النزاعات ووضع حد للإفلات من العقاب.

تيسير إيصال المساعدات الإنسانية

٤١ - يعد السماح بإيصال الإغاثة الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق للمدنيين المحتاجين التزاماً بموجب القانون الدولي الإنساني وشرطاً أساسياً مسبقاً للعمل الإنساني الفعال. ويترتب على عدم احترام أطراف النزاع لالتزامهم بالسماح بوصول المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، وتيسير ذلك الوصول، حرمان الأشخاص من أساسيات البقاء. ولا تزال هناك إفادات بوقوع حالات امتناع تعسفي عن إعطاء الموافقة ووجود عوائق بيروقراطية وتقييد الحركة والتدخل وإغلاق الحدود والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية. ومن شأن تسييس وصول المساعدات الإنسانية في العديد من السياقات أن يؤثر سلباً أيضاً على الجهود المبذولة لحماية ومساعدة المحتاجين.

حماية العاملين في المجال الإنساني

٤٢ - أصبحت التقارير التي تشير إلى تعرض العاملين في المجال الإنساني للاعتداء أو المضايقة أو التخويف أو الاحتجاز التعسفي أمراً شائعاً. ولا يزال الفاعلون الوطنيون، بوصفهم مستجيبو الخطوط الأمامية، هم الأكثر تعرضاً للعنف، وقد شكلوا نسبة ٩٠ في المائة من العاملين في المجال الإنساني الذين قُتلوا في عام ٢٠١٧.

٤٣ - ويتم تعزيز سلامة العاملين في المجال الإنساني من خلال بناء قبول للمنظمات الإنسانية لدى أطراف النزاع؛ وإعطاء أولوية لواجب رعاية العاملين في المجال الإنساني، مع إيلاء اهتمام خاص للموظفين والمتطوعين والشركاء الوطنيين؛ وكفالة التمويل المرن لتمكين الشركاء من تكييف الأنشطة حسب

ما تقتضيه الظروف؛ ومراعاة الاحتياجات الأمنية للشركاء في المقترحات والميزانيات؛ واتخاذ تدابير ملموسة لحماية العمل الإنساني من التدخل السياسي.

حماية الرعاية الطبية في حالات النزاع

٤٤ - أفادت منظمة الصحة العالمية بوقوع ٣٢٢ هجوماً استهدف مرافق الرعاية الصحية في ٢٠ بلداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإلى جانب تدمير المرافق الطبية، الذي تترتب عليه تأثيرات مدمرة طويلة الأجل على مجتمعات بأكملها، وقتل وتشويه المرضى والموظفين الطبيين، فإن القدرة على الحصول على خدمات الرعاية الطبية في النزاعات المسلحة تعوقها تهديدات قانونية وغيرها من التهديدات، منها نهب اللوازم الطبية وحرمان قوافل المساعدات من الوصول.

٤٥ - وفي أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، قامت بعض الأطراف في النزاعات المسلحة بإنشاء آليات للتعاون المنتظم مع القطاع الطبي الوطني والمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل المعلومات ومناقشة ترتيبات تفادي التضارب. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت ١٣ دولة عضواً إعلاناً سياسياً أعربت فيه عن دعمها للتوصيات التي أعدت استجابة للقرار.

أثر الحرب في المدن

٤٦ - أصبحت الحروب تنشب على نحو متزايد في المناطق الحضرية، مما يؤثر على ما يقدر بنحو ٥٠ مليون شخص في المدن والبلدات في جميع أنحاء العالم. وللحروب الدائرة في المناطق الحضرية أثر مدمر بوجه خاص على المدنيين عندما تنطوي على استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق، وتترك وراءها المتفجرات من مخلفات الحرب. ويمكن تقليل الضرر الذي يلحق المدنيين بشكل ملحوظ من خلال تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان واعتماد سياسات وممارسات قوية.

الآثار السلبية المترتبة على تدابير مكافحة الإرهاب

٤٧ - لا يزال الأثر السلبي لتدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني مستمراً، بدءاً من العمليات الإدارية المطولة أو تخفيض التمويل، إلى التشريعات التي تجرم الأنشطة اللازمة لتوفير رعاية طبية محايمة أو لإنجاز عمليات إغاثة إنسانية قائمة على المبادئ. فهذه التشريعات يمكن أن تتعارض مع الالتزامات الدولية وأن تقوض فكرة الرعاية الطبية المحايدة أو العمل الإنساني القائم على المبادئ من أساسها. وما زالت القواعد التنظيمية المعقدة، إلى جانب العقوبات الصارمة والمخاطر المتعلقة بتشويه السمعة، تثير التردد في القطاع المالي بشأن توفير الخدمات للعمليات الإنسانية في البلدان التي توجد فيها جماعات مدرجة على قوائم الإرهاب.

باء - الأهمية المركزية للحماية

حماية الاستجابة الإنسانية

٤٨ - قدمت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أدوات متعددة الأوجه لتعكس بشكل أفضل حماية العمل الإنساني في العمليات ودعم التحليل والاستجابة الجماعيين. وأطلقت المجموعة العالمية للحماية

مجموعة أدوات لتعميم الحماية التي تساعد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على إدراج منظور الحماية في عملياتها، في حين توفر مبادرة إدارة معلومات الحماية التوجيه العملي لتعزيز تبادل المعلومات وتحليلها. وقدم الدعم من مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية ومشروع القدرات الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية إلى أكثر من ٢٠ موقعا ميدانياً. وواصلت الأفرقة القطرية للعمل الإنساني تطوير استراتيجيات الحماية. ومع ذلك، بقيت حدود الاستجابة الإنسانية في مواجهة الانتهاكات والتجاوزات المستمرة من جانب أطراف النزاع حدوداً واضحة في العديد من السياقات. وعلى الرغم من أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تضطلع بدور هام في الحماية، فإنها لا تستطيع أن تحل محل الدول الأعضاء وأطراف النزاع كجهة مسؤولة رئيسية.

حماية الطفل

٤٩ - تعد حماية الطفل جزءاً أساسياً في جهود المساعدة والحماية في مجال العمل الإنساني. وتشمل استراتيجيات حماية الطفل العمل مع المجتمعات المحلية لتحديد سيناريوهات المخاطر المحدقة بالفتيات والفتيان بغية تعزيز استراتيجيات الحماية المجتمعية؛ والعمل مع الجماعات المسلحة لكفالة الامتثال للقانون الدولي؛ وتنفيذ البرامج التي تركز على لم شمل الأطفال مع أسرهم؛ والاستثمار في المدارس والبيئات الموازية للأطفال والمراهقين، بغية توطيد حقوق الطفل والحد من مخاطر الاتجار والاستغلال. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في الخدمات الأساسية لحماية الطفل وآليات التنسيق على المستوى المحلي.

العنف الجنسي والجنساني

٥٠ - في حين أن النساء والفتيات لا يزلن يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي والاتجار، يتعرض الرجال والفتيان هم الآخرون لهذا العنف، لا سيما في سياقات الاحتجاز أو النزوح. وكثفت المنظمات الإنسانية جهودها لمعالجة العنف الجنسي في حالات الطوارئ. وعملت المجموعة العالمية للحماية وكذلك الخبراء في مجال العنف الجنسي على تحسين إدماج النهج إزاء هذا العنف في خطط الاستجابة الإنسانية، كما قامت المجموعة العالمية المعنية بتوفير المأوى بتجريب أدوات ومبادئ توجيهية للحد من العنف الجنسي في البرامج المتعلقة بتوفير المأوى. وتم تدريب ما يقرب من ٣٠٠٠ من العاملين في المجال الإنساني في ١٤ قطاعاً وقطاعاً فرعياً في ٢٣ بلداً على يد فريق دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف الجنسي بشأن تخفيف المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مبادرة الدعوة إلى العمل بشأن الحماية من العنف الجنسي في حالات الطوارئ، وهي مبادرة لأصحاب مصلحة متعددين، لا تزال تسهم في جذب الانتباه وتعبئة الجهود.

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

٥١ - ورد في التقرير الأخير للأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751 و Corr.1) تحديث بشأن تنفيذ نهج استراتيجي جديد، تقوده المنسقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد عُيّن المدافعة عن حقوق الضحايا لإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم وتحسين الشفافية.

٥٢ - وتكمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات عمل الفريق العامل على نطاق المنظومة المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين ومكتب المنسقة الخاصة عن طريق تقديم التدريب ودعم خطط العمل

وتقديم التوجيه التشغيلي للشبكات ذات الصلة والأفرقة القطرية للعمل الإنساني. ويُقدّم الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بالمساءلة أمام السكان المتضررين ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين الدعم التقني للأفرقة القطرية؛ ويجري توسيع نطاق المنع والاستجابة في البلدان العالية المخاطر، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المراعية للأطفال إلى ضحايا الاستغلال والانتهاك. لكن تلزم مزيد من الجهود لمنع الاستغلال والانتهاك، ولدعم الناجين ومحاسبة الجناة. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية وضع وتطبيق معيار عالمي لمنع هذه الآفة والتصدي لها واستئصالها ومعالجة أثرها بفعالية وبطريقة إنسانية وعادلة.

جيم - الحد من التشرد

التشرد القسري

٥٣ - يشكل المشردون داخلياً الأغلبية الساحقة من المشردين قسراً. وهم من أضعف الفئات في أي مجتمع. وشددت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٢/٧٢، على الحاجة الملحة إلى تعزيز حماية ومساعدة المشردين داخلياً ومنع هذا التشرد والحد منه؛ وطلبت إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة استكشاف سبل لتحسين التصدي للاحتياجات الطويلة الأجل للأشخاص المشردين داخلياً ودعم المجتمعات المضيفة، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون الإنساني والإنمائي بغية التوصل إلى حلول دائمة؛ وشجعت أصحاب المصلحة على الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، في عام ٢٠١٨، من أجل تعزيز التعاون والتصدي لتحديات التشرد الداخلي.

٥٤ - وتهدف جهود اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز التعامل مع التشرد الداخلي. وقد استكملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعراضاً داخلياً لكفالة تنفيذ استجابة أكثر فعالية، وهي بصدد اعتماد توصياتها. واعتمدت المنظمة الدولية للهجرة إطاراً لمعالجة التشرد الداخلي من أجل كفالة اتباع نهج شامل وتعاوني ولتعزيز الفعالية التشغيلية. وشجع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحكومات والشركاء والمناخين المعنيين في المجالين الإنساني والإنمائي على العمل معاً بشكل أوثق للحد من مواطن الضعف وتعزيز الحلول الدائمة للمشردين داخلياً والمجتمعات المضيفة في الحالات التي طال أمدها. وقدم أيضاً توصيات عملية ودعا الحكومات المعنية وشركاءها إلى تحديد نتائج جماعية وإدماج احتياجات المشردين داخلياً في السياسات الوطنية والخطط الإنمائية، وتعزيز الروابط بين العمل الإنساني والتنمية، وضمان التمويل المتعدد السنوات^(٦). وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان العمل جارياً في العديد من البلدان للمضي قدماً في تنفيذ هذه التوصيات.

٥٥ - وكان عام ٢٠١٧ أول سنة كاملة لتطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وهو النهج الجديد المتفق عليه عالمياً لمعالجة التحركات الكبيرة للاجئين وأوضاع اللجوء المطولة. وبحلول نهاية العام، كان الإطار قد طبق في ١٣ بلداً وفي سياقين إقليميين اثنين. ومع التركيز على قدرة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الصمود، ساعد هذا الإطار في تعزيز التعاون الوثيق والتكاملي فيما بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي والمؤسسات المالية، بما في ذلك البنك الدولي. وفي الوقت نفسه، اتخذت عدة

(٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: "Breaking the Impasse: Reducing Protracted Internal Displacement as a Collective Outcome".

دول إجراءات هامة لاعتماد قوانين أو سياسات أكثر شمولاً، على سبيل المثال في مجالات التعليم والرعاية الصحية وسبل كسب العيش والتوثيق المدني.

٥٦ - والتزمت الدول الأعضاء في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧١) باعتماد اتفاق عالمي بشأن اللاجئين بحلول نهاية عام ٢٠١٨، استناداً إلى التطبيق العملي لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين وسلسلة المناقشات التي تُجرى مع الدول الأعضاء.

المهاجرون الذين يعيشون أوضاعاً هشة

٥٧ - في عام ٢٠١٧، توفي أكثر من ٣٧٥ ٥ مهاجراً على طول طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم. وكثيراً ما يواجه المهاجرون المحاصرون في الأزمات الإنسانية مخاطر هائلة، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والعنف البدني والجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر والاختطاف والابتزاز والافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات. وتنتشر اليوم على نطاق واسع سرديات سياسية معادية للأجانب فيما يتعلق بالهجرة. ويتيح الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فرصة لتعزيز الإجراءات اللازمة.

٥٨ - وتستلزم تلبية احتياجات المهاجرين في الأزمات الإنسانية توفير المساعدة والحماية الإنسانية المخصصة. وسعى الشركاء في المجال الإنساني إلى تحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والمنظمات الدولية والإقليمية على تلبية احتياجات المهاجرين قبل وقوع حالات الطوارئ وأثنائها وفي أعقابها، بما في ذلك عن طريق بدء تنفيذ المبادئ التوجيهية لمبادرة المهاجرين في البلدان التي تمر بأزمات.

دال - تعزيز التعاون الإنساني والإنمائي

٥٩ - تشير الطبيعة المتعددة الأبعاد والمعقدة التي تتسم بها الأزمات الكبرى إلى ضرورة توطيد التعاون الإنساني والإنمائي. وهذا التعاون يساعد على سد الفجوة بين الإغاثة في حالات الطوارئ والمعونة الإنمائية، ويمكّن من التحول من تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية إلى الحد من المخاطر والهشاشة واحتياجات السكان المتضررين. وسيُسهم التعاون الإنساني والإنمائي الأوثق والأكثر فاعلية أيضاً في الوقاية والقدرة على الصمود وبناء القدرات، والحفاظ على السلام، تمشياً مع الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتسم الزخم من أجل تفعيل الطريقة الجديدة للعمل على نطاق الأنشطة الإنسانية والإنمائية، مع التركيز على تحسين النتائج الجماعية على الصعيد القطري، بأهمية حاسمة. ومن المهم أن يجري تقديم المساعدة الإنسانية على نحو يسهم في تحسين النتائج الإنمائية، بينما يجب أن يركّز العمل الإنمائي بدرجة أكبر على الحد من المخاطر والهشاشة.

٦٠ - وبغية تعزيز التعاون، أنشأ الأمين العام لجنة توجيهية مشتركة للنهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي. وتجمّع اللجنة، التي ترأسها نائبة الأمين العام، الممثلين الرفيعة المستوى من الكيانات والإدارات في الأمم المتحدة، وكذلك من البنك الدولي من أجل إزالة العوائق التشغيلية والمؤسسية والميكانيكية، وتقديم المشورة والدعم والحلول الاستراتيجية، إلى جهات منها المنسقون المقيمون/منسقو الشؤون الإنسانية.

٦١ - ويمثّل النهوض بالتعاون الإنساني والإنمائي من أجل تحقيق نتائج جماعية على مدى سنوات متعددة مهمة تتجاوز الأمم المتحدة، وتستلزم مشاركة من مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية.

٦٢ - ومن الناحية العملية، يقوم الشركاء في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد والصومال والكاميرون وموريتانيا بالفعل بوضع نماذج مبتكرة ومحددة السياق لتعزيز التعاون الإنساني والإنمائي من أجل تحقيق نتائج جماعية. ويتم توجيه اهتمام اللجنة التوجيهية المشتركة إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستفادة من الميدان، وسيتم الاسترشاد بهذه الدروس والممارسات في الأنشطة المقبلة الإنسانية والإنمائية المحددة السياق والمتمحورة حول الإنسان.

٦٣ - ومع ذلك، لن يُجرز في نهاية المطاف أي تقدم ما لم يتم تصميم التخطيط والبرمجة وتمويلهما على نحو مستدام ليس لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية فحسب، بل أيضاً للاستثمار في حلول طويلة الأجل للتنمية الشاملة والمستدامة. ولذلك، من الأولوية القيام بأنشطة الدعوة مع الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية من أجل الاستثمار في التحليل المشترك للمخاطر والتخطيط المشترك والبرمجة من أجل تحقيق النتائج الجماعية.

هاء - المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الحاد

الوقاية والاستجابة للمجاعة

٦٤ - في أعقاب دعوة الأمين العام العاجلة إلى العمل، التي وجهها في شباط/فبراير ٢٠١٧، من أجل الاستجابة للمجاعة في أجزاء من ولاية الوحدة في جنوب السودان ولمخاطر المجاعة في جميع أنحاء جنوب السودان، والصومال، وشمال شرق نيجيريا، واليمن، وضعت الأمم المتحدة الاستجابة على سلم الأولويات، وأصدرت نداءً لتوفير ٤,٩ بلايين دولار. فقد كان نحو ٢٠ مليون شخص، منهم ١,٤ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، عرضةً لخطر المجاعة. وأفرت الأمم المتحدة وشركاؤها والجهات المانحة عن أموال على وجه السرعة ووسّعت نطاق العمليات المنقذة للحياة في البلدان الأربعة جميعها. وأطلق أيضاً الأمين العام فريقاً عاملاً معنياً بمنع المجاعة يتألف من ممثلين رفيعي المستوى من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٥ - وأفرج الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصناديق قطرية مشتركة عن ٣٧٩ مليون دولار من المخصصات المنسقة لتوسيع نطاق العمل الإنساني في تلك البلدان الأربعة في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وقدّم البنك الدولي ١,٨ بليون دولار من خلال مبادرة مواجهة المجاعة التي تهدف إلى بناء نظم الحماية الاجتماعية وتعزيز القدرة على التكيف والحفاظ على تقديم الخدمات.

٦٦ - وبحلول آب/أغسطس، كانت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها تقدم مساعدات غذائية إلى ما يقرب من ١٣ مليون شخص شهرياً في البلدان الأربعة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيصال المساعدة التغذوية إلى أكثر من ٢,٥ مليون من النساء والأطفال في تموز/يوليه. وخلال العام، تم تزويد ١١,٩ مليون شخص بالمياه الصالحة للشرب، وتم تحصين ٦,٧ ملايين طفل ضد الحصبة، وحصل أكثر من ٩ ملايين شخص على الدعم في مجال سبل العيش الزراعية.

٦٧ - وكان المغزى من الاستجابة المتكاملة السريعة تجنب انتشار المجاعة في عام ٢٠١٧، ولكن الاحتياجات الإنسانية لا تزال مرتفعة بشكل يبعث على القلق، وفي بعض الحالات كانت أكثر مما كانت عليه عندما تم توجيه الدعوة إلى العمل. ولا يزال النزاع المطول المحرك الرئيسي لهذه الأزمات. وتتعرض جهود إيصال المساعدات الإنسانية لتقييد شديد في جميع البلدان الأربعة، وتتسم بيئات العمل بالصعوبة

بالنسبة للمدنيين وللعاملين في مجال تقديم المعونة على السواء. واستناداً إلى التصنيف المتكامل للمراحل، وهو إطار لتحليل انعدام الأمن الغذائي، هناك حاجة ملحة إلى بذل جهد أكبر لمعالجة تزايد عدد الأشخاص في المرحلتين ٣ (الأزمات) و ٤ (الطوارئ)، لا في هذه البلدان الأربعة فحسب، ولكن أيضاً في البلدان الأخرى التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد ونقص التغذية.

انعدام الأمن الغذائي الحاد

٦٨ - في حين فاقمت الظروف المناخية انعدام الأمن الغذائي، يمثّل النزاع عاملاً رئيسياً من العوامل المساهمة في زيادة الجوع. وغالباً ما يتعذر على المدنيين المحاصرين في النزاعات الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، وكثيراً ما تتعطل الأسواق، مما يجد من قدرتهم على دعم سبل العيش أو الأنشطة التجارية. وعلاوة على ذلك، ساهمت أطراف النزاع عمداً في تفاقم الجوع من خلال انتهاك القواعد التي يفرضها القانون الإنساني الدولي المصممة لحماية مصادر الغذاء والوصول إليها، بما في ذلك من خلال استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب وعرقلة عمليات الإغاثة.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يسهم الجفاف والآثار التي خلفتها ظاهرة إلنيو/لا نينيا، التي تفاقمت بفعل تغير المناخ، في ندرة المياه وفقدان الأراضي وفقدان سبل العيش والأسواق واقتصادات المجتمعات المحلية. وتعكس الزيادة في الجوع الحاد على المستوى العالمي استمرار نقص الاستثمار في الزراعة وسبل المعيشة. ويمثّل الاستثمار في نظم الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للصدمات، وحماية سبل العيش، وتوفير الدعم الزراعي في حالات الطوارئ أمراً حاسماً لإنقاذ الأرواح. ويتعين على الجهات الفاعلة في مجال التنمية أن تؤدي دوراً حاسماً في الجهود المبكرة والمتضافرة في مجال تعزيز القدرة على الصمود قبل حدوث الأزمات الإنسانية والتبكير بالعمل والتحلي بالقدرة على تحمل المخاطر وتنفيذ برامج أكثر مرونة تكون قابلة للتكيف وفق السياقات المختلفة في سياقات الأزمات.

رابعاً - تطورات العمليات والتنسيق في عام ٢٠١٧

ألف - تحسين التنسيق والاستجابة الإنسانية

التقييمات المنسقة للاحتياجات والتحليل المشترك

٧٠ - أدت زيادة استخدام عمليات تقييم الاحتياجات المنسقة والمتعددة القطاعات، والنهج الاستراتيجية لجمع البيانات وتحليلها، والتحليل المشترك بين القطاعات إلى إرساء الأساس لاستجابة أكثر اتساقاً وكفاءة. وتدعم زيادة استخدام البيانات القابلة للتشغيل المتبادل مزيداً من الابتكار والتعاون. وتواصل عمليات التقييم الإنسانية المشتركة بين الوكالات تعزيز المساءلة والشفافية في العمل الإنساني.

التحويلات النقدية

٧١ - يمكن للتحويلات النقدية، بما في ذلك المبالغ النقدية المتعددة الأغراض أو غير المقيدة المستخدمة كطريقة من طرق تقديم المساعدة، أن تزود الأشخاص في حالات الطوارئ بطريقة، تتسم بالمرونة والكرامة، لاختيار السلع والخدمات التي يحتاجونها أكثر من غيرها. وبما أن المبادرات القائمة على التحويلات النقدية يمكن أن تولد مجموعة واسعة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية، زادت عدة

وكالات استخدام المساعدة القائمة على التحويلات النقدية. ويقوم فريق العمل التابع لفريق منسقي المجموعات العالمية المعني بالتحويلات النقدية بوضع توجيهات لتحسين تنسيق المساعدة النقدية، بما في ذلك التحويلات النقدية المتعددة الأغراض على نطاق المجموعات. وينبغي للجهات المانحة والمنظمات الإنسانية مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة البرمجة القائمة على التحويلات النقدية حيثما يكون ذلك مناسباً للسياق.

وضع برامج الحماية الاجتماعية

٧٢ - يمكن لنظم الحماية الاجتماعية الواعية بالمخاطر والمستجيبة للصدمات أن يكون لها أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل من خلال العمل كآلية قابلة للتوسيع لتقديم المعونة في حالات الطوارئ ومن خلال بناء القدرة على الصمود. وعملت وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي مع الحكومات والشركاء لتحسين قدرة نظم الحماية الاجتماعية على الاستجابة للصدمات. وينبغي للاستجابات الإنسانية أن تستفيد من نظم الحماية الاجتماعية ذات الصلة حيثما كان ذلك ملائماً وممكناً وأن تعمل على بناء قدراتها.

باء - الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها

٧٣ - يتسم الانتقال من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر بأهمية حاسمة. وأُخذت تدابير خلال السنة لتحسين التأهب العام للكوارث. وقدمت مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث خدماتٍ لتنمية القدرات في سبعة بلدان. وتم أيضاً تفعيل الشراكة العالمية للتأهب مع افتتاح الجولة الأولى من التطبيقات لتعزيز قدرات التأهب في ١٥ بلداً. وأنشئ صندوق استثماري متعدد الشركاء لدعم هذا العمل. وبحلول أوائل عام ٢٠١٨، كان يجري في ٧٠ بلداً تنفيذ نهج التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ المتبع في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يهدف إلى زيادة تقديم المساعدة المنقذة للحياة في الأسابيع الستة الأولى من حالات الطوارئ.

٧٤ - وحقّق المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث، في دورته الخامسة، المعقودة في المكسيك من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو، تقدماً مهماً، بما في ذلك تحديد عناصر تعزيز الخطط الواعية بالمخاطر في مجال التأهب للكوارث واستعادة القدرة على العمل في أعقابها، وتأكيد أهمية إدراج أحكام للحد من مخاطر النزوح، ومعالجة احتياجات النازحين من الحماية وتعزيز الحلول الدائمة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، عملت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على وضع إجراءات موحدة للتشغيل لتحفيز الإنذار المبكر والإجراءات المتعلقة بالظواهر الجوية القصوى المرتبطة بظاهرة النينو للتذبذب الجنوبي، استناداً إلى مخطط للعمل أعدده المبعوثان الخاصان للأمين العام المعنيين بظاهرة النينو والمناخ.

٧٥ - وشهد عام ٢٠١٧ مرور ١٠ سنوات على اعتماد المبادئ التوجيهية لتسهيل العمليات الدولية للإغاثة والانتعاش الأولي في حالات الكوارث وتنظيمها على الصعيد الوطني، التي تساعد الحكومات في الاستعداد لمعالجة المشاكل القانونية الشائعة في عمليات الاستجابة الدولية. واعتمد ٣٠ بلداً صكوكاً قانونية لتحسين التأهب لعمليات الاستجابة الدولية بدعم من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص

٧٦ - عملت الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية من أجل تحسين التأهب للأزمات والاستجابة لها، بما في ذلك الدخول في شراكة جديدة مع الوكالة الكاربية لإدارة الطوارئ في حالات الكوارث من أجل تبسيط عمليات الاستجابة في منطقة البحر الكاريبي والعمل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إدارة الكوارث، ومع الاتحاد الأفريقي في مجال دعم البعثات الميدانية.

٧٧ - وتم إنشاء شبكة المركز العالمي للأزمات بوصفها شبكة ممارسين للمراكز الوطنية والإقليمية للأزمات، تدعم تبادل المعلومات وتحليلها بين الجهات الفاعلة الدولية بعد الكوارث المفاجئة. ووضعت الشبكة مشروعاً لإجراءات التشغيل الموحدة في عام ٢٠١٧.

٧٨ - ودعمت مبادرة الربط بين مؤسسات قطاع الأعمال ١٣ شبكة من شبكات الأعمال في البلدان المعرضة للكوارث في تعزيز التأهب والاستجابة والإنعاش المبكر. واستجابت ثماني شبكات للكوارث خلال العام. وأطلق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة منتدى قطاع الأعمال للعمل الإنساني لتحسين دعم العمل الإنساني على نحو أفضل.

جيم - البيانات

٧٩ - استمر خلال العام بذل جهود لتحسين الوصول إلى البيانات الموثوقة في الوقت المناسب من خلال الرصد المستمر للاحتياجات والاستجابة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعمل الإنساني المرتكز على الأدلة. وأطلق الأمين العام مركز البيانات الإنسانية في لاهاي، هولندا، في كانون الأول/ديسمبر من أجل زيادة أثر البيانات واستخدامها لإرشاد العمل الإنساني المرتكز على الأدلة. وواصلت مبادرة مؤشر إدارة المخاطر دعم البلدان والمنظمات في إعداد تحليل المخاطر المشترك والمفتوح المصدر.

دال - التمكين المحلي

بناء قدرات المنظمات المحلية والوطنية والتنسيق معها وتمويلها

٨٠ - من الأهمية بمكان تعزيز جهود الاستجابة والقدرات المحلية، وليس الاستعاضة عنها. فكثيراً ما تكون الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية أول من يستجيب للأزمات ويستمر وجودها في المجتمعات المحلية التي تخدمها. وأدى مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المعقود في إسطنبول، تركيا، في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦، إلى تنشيط حوار بشأن التمكين المحلي وأفضى إلى أكثر من ١٠٠٠ التزام وإلى العديد من المبادرات. وحددت الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية، والميثاق من أجل التغيير ومبادرات أخرى، أهدافاً حشدت المجتمع الإنساني من أجل التمكين المحلي. وتقدم المنظمات الدولية والجهات المانحة المزيد من التمويل مباشرة أو من خلال صناديق التمويل الجماعي إلى الشركاء المحليين وتستثمر في قدراتهم. وتقدم بعض الجهات المانحة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التمويل في مجال بناء القدرات أو التمويل الأساسي، وتتقاسم بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التكاليف الأساسية مع الشركاء ويجري تنفيذ المزيد من نهج الشراكات التعاونية. ويتعين تطبيق نماذج التمويل والشراكة هذه وتوسيع نطاقها بشكل أكثر منهجية.

حالات الطوارئ في المناطق الحضرية

٨١ - يتوقع أن يزيد، بحلول عام ٢٠٣٠، سكان المدن بما عدده ٨٧٠ مليوناً. ويلزم بذل جهود مكثفة لتلبية احتياجات سكان المدن المتأثرين بالأزمات، بما في ذلك من خلال تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وسيجري تحديد فرص التعاون ووضع الحلول المحلية، بالاشتراك مع المجتمعات والسلطات المحلية، لزيادة استدامة التدخلات وتحسين إيصال المعونة من خلال استخدام الآليات القائمة لتقديم الخدمات. وتمثل أداة توصيف قدرات المدن على التكيف التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أداةً للتقييم الذاتي تساعد الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة على تحسين قدرة المدن على استيعاب الصدمات أو الضغوط والتعافي منها بسرعة. ويربط التحالف العالمي لمواجهة الأزمات في المناطق الحضرية أكثر من ٦٥ منظمة إنسانية وإمائية وشبكات من الهيئات البلدية والمعاهد المهنية لتحسين التصدي للمخاطر في السياقات الحضرية، بما في ذلك تطوير الأدوات المشتركة للتقييم والتوصيف.

هاء - تمكين النساء والفتيات وحمايتهن

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٨٢ - تتأثر النساء والفتيات على نحو غير متناسب بالأزمات. ولذلك، تكتسي معالجة الاحتياجات والأولويات والقدرات المختلفة للنساء والفتيات والرجال وتعزيز المساواة بين الجنسين أهمية بالغة في مجال العمل الإنساني. وستعزز سياسة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، التي نُفّحت في كانون الأول/ديسمبر، الجهود الإنسانية المبذولة على أرض الواقع. وقدمت القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المشورة الاستراتيجية والتقنية إلى الفرق القطرية الإنسانية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودعم البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ويستلزم الانتقال من السياسة إلى الممارسة تمويلاً أكثر قابلية للتنبؤ بالنسبة للبرامج التي تستهدف النساء والفتيات، والاستخدام المنهجي للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والتحليل الجنساني. ويجب أيضاً أن تقترن التطورات الأخيرة التي شهدتها الأطر المعيارية بالتنفيذ العملي الفعال وتحسين المساءلة.

الصحة الجنسية والإنجابية

٨٣ - حدثت أكثر من ٦٠ في المائة من الوفيات النفاسية و ٤٥ في المائة من وفيات المواليد الجدد في جميع أنحاء العالم في البلدان الهشة وفي البلدان المتأثرة بالأزمات الإنسانية. وعلى سبيل الاستجابة ذات الأولوية خلال الساعات الثماني والأربعين الأولى لبداية حالة الطوارئ، توفّر مجموعة الخدمات الأولية الدنيا مجموعةً من التدخلات المنقذة للحياة، التي تركز على منع الوفيات النفاسية واعتلال الأمهات والتخطيط لتقديم خدمات الصحة الإنجابية الشاملة عندما تسمح الحالة بذلك. وإدراكاً لأهمية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في حالات الطوارئ، جعل ٣٩ بلداً مجموعة الخدمات جزءاً من خططها الوطنية للتأهب والاستجابة في المجال الإنساني. ومن المهم إعطاء الأولوية لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتمويلها تمويلاً كافياً في حالات الطوارئ.

واو - المساءلة والإدماج

المساءلة أمام الأشخاص المتضررين

٨٤ - إن الأشخاص الذين يعانون من الأزمات يكونون أنفسهم الفاعلين الرئيسيين في بناء قدرتهم على الصمود. وخلال العام، أيد المسؤولون الرئيسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الالتزامات المنقحة بشأن المساءلة أمام السكان المتضررين من أجل إنفاذ التزامات المساءلة وترسيخها وإدماجها في سبيل وضع النظم ذات الصلة على الصعيد القطري. وعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الشركاء على زيادة النسبة المئوية من الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية التي تتضمن آليات المساءلة المنسقة.

النهوض بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

٨٥ - اكتسب ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني زخماً، وحظي بتأييد أكثر من ١٨٠ من الجهات المعنية، منها ٢٤ بلداً. وتعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على وضع مبادئ توجيهية لمساعدة الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والحكومات والمجتمعات المحلية المتضررة على كفالة مشاركة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال، على نحو كامل وفعال. وسيكون من المهم الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية في صيغتها النهائية وتنفيذها، وتحسين أدوات جمع البيانات ورصدها وتعزيز قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

النهوض بدور الشباب

٨٦ - يكتسي تعزيز دور الشباب في العمل الإنساني أهمية إذ يمكنهم كشباب أن يكونوا محركات قوية للقدرة على الصمود وعوامل للتغيير. والاتفاق من أجل الشباب في العمل الإنساني، الذي يضم ٥٣ عضواً، هو نداء عالمي يهدف إلى حماية حقوق الشباب المتضررين من الأزمات الإنسانية وإشراكهم في جهود الاستجابة. ويجري العمل حالياً على وضع مبادئ توجيهية مشتركة بين الوكالات للبرمجة بالتعاون مع الشباب في السياقات الإنسانية ومن أجلهم. وعلاوة على ذلك، عمل الشركاء، بما في ذلك الهيئات الإقليمية والوطنية للتنسيق في حالات الكوارث، مع الشباب لبناء مهاراتهم في الاستجابة لحالات الطوارئ واستخدام هذه المهارات.

كفالة التعليم للجميع في الأزمات

٨٧ - استفاد هدف تقديم التعليم في حالات الطوارئ من الدعوة القوية والتنسيق في إطار الشراكات الأساسية، بما في ذلك مجموعة التعليم التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والشراكة العالمية من أجل التعليم، ومبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر. ويُجسد إعلان المدارس الآمنة، الذي أيدته أكثر من ٧٠ بلداً، التزاماً سياسياً قوياً تجاه تقليص أثر النزاعات على التعليم. وفي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، لم يُخصص للتعليم إلا ٤,٦ في المائة من طلبات نداء الطوارئ. وللوصول إلى ٢٦٣ مليون من الأطفال والشباب الذين لا يزالون خارج نظام التعليم في السياقات الإنسانية، تلزم مستويات عالية من التمويل منذ المراحل المبكرة من الأزمات.

زاي - تمويل المساعدة الإنسانية

الاستخدام الأمثل لأدوات التمويل القائمة

٨٨ - يشكل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ عامل تمكين حاسم في تنفيذ العمل الإنساني على نحو فوري وفعال ومنسق. وفي عام ٢٠١٧، خصص الصندوق ٢٧٥ مليون دولار لمنح الاستجابة السريعة و ١٤٥ مليون دولار للمنح المقدمة لحالات الطوارئ الناقصة التمويل في ٣٦ بلداً لتقديم الدعم المنقذ للحياة الذي لا يمكن الاستغناء عنه. وساهمت الجهات المانحة بأعلى مستوى من التمويل السنوي على الإطلاق، بتقدم مبلغ ٥١٤ مليون دولار في شكل تبرعات. وإقراراً بالدور الأساسي للصندوق، أيدت الجمعية العامة توسيع موارده إلى بليون دولار (القرار ١٢٧/٧١). ومن شأن ذلك أن يعزز تمويل الطوارئ العالمي غير المخصص لتوجيهه للتصدي للصدمات والأزمات الناقصة التمويل، وأن يمكن الصندوق من مواصلة الوفاء بالولاية المنقذة للحياة.

٨٩ - ووجهت الصناديق القطرية المشتركة موارد إلى أكثر من ٦٤٠ منظمة إنسانية من أجل ١٨ من أكثر الحالات الإنسانية حدة في العالم. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الجهات المانحة مبلغاً قياسياً قدره ٨٢٤ مليون دولار. وحُصِّصَت مباشرة ٢٤ في المائة من الأموال لهيئات الاستجابة الوطنية والمحلية، بزيادة قدرها ٦ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٦. وبالنظر إلى فعالية الصناديق القطرية المشتركة، يسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات المانحة إلى زيادة حجمها إلى ١٥ في المائة من الاحتياجات التمويلية لخطط الاستجابة الإنسانية القطرية. وعزز أيضاً كل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة التكامل فيما بينها للاستفادة من المزايا النسبية وتعظيم الأثر.

التمويل الابتكاري

٩٠ - تم الإقرار بأن هناك حاجة إلى تجاوز نهج التمويل القائم على النداءات واعتماد استراتيجية تمويل أوسع نطاقاً تشمل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الممولة (كيانات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الثنائية، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص). وتُحدث الموارد الأولية المستثمرة في الأزمات الإنسانية أثراً طويلاً على التنمية عندما تستند بصفة استراتيجية إلى آليات التمويل الإضافي وتنسق مع النتائج الجماعية. ويشمل ذلك زيادة تمويل التنمية المدرك للمخاطر، ومدفوعات عملية التجديد الثامنة عشرة لموارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتمويل من أجل الوقاية.

٩١ - ويجري استخدام عدد من الآليات المبتكرة للتمويل الإنساني من أجل تعبئة التمويل بسرعة وكفاءة الاستجابة السريعة. ويستخدم برنامج الأغذية العالمي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاء آخرون التمويل القائم على التنبؤات من أجل تعزيز التدخل المبكر. وقد أنشأ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر نافذة التمويل القائم على التنبؤات التابعة لصندوق الطوارئ للإغاثة في حالات الكوارث للتمكين من الحصول على التمويل من أجل التدخل المبكر. واستخدمت منظمة الأغذية والزراعة معلومات الإنذار المبكر وآلية تمويل مرنة جديدة لتحفيز التدخل المبكر في القرن الأفريقي بهدف تخفيف أثر الجفاف على الرعاة وتزويد الأسر الضعيفة بعلف الماشية والمياه والعلاج البيطري. وتستثمر جهات أخرى، مثل المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، في التأمين ضد المخاطر المتصلة بالأحوال الجوية.

حاء - الطوارئ الصحية

- ٩٢ - استناداً إلى الدروس المستفادة من حالات الطوارئ الصحية السابقة، اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إجراءات تفعيل حالة طوارئ على مستوى المنظومة بأسرها لمواجهة تفشي الأمراض المعدية، واختبرت بروتوكولا جديدا في عملية محاكاة في كانون الأول/ديسمبر.
- ٩٣ - وتضررت العديد من البلدان من الكوليرا والإسهال المائي الحاد. ولمواجهة تفشي الكوليرا في اليمن بمستوى غير مسبوق، أنشأ الشركاء في المجال الإنساني ٢٣٤ مركزاً لعلاج الإسهال و ١٠٨٤ قاعة للعلاج بالإمهاء الفموية ووجهوا رسائل التوعية بالوقاية من الكوليرا إلى أكثر من ١٧ مليون شخص. واستجاب الشركاء في المجال الإنساني لتفشي الحمى الصفراء في أجزاء من أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا؛ وفيروس الإيبولا في أفريقيا الوسطى؛ وحمى لاسا في غرب أفريقيا؛ وفيروس ماربورغ في القرن الأفريقي؛ وحمى إيبولا في وسط وغرب أفريقيا؛ ووباء الطاعون في مدغشقر. وعاد ظهور داء الخناق في عدة بلدان، ويمثل الافتقار إلى مخزونات عالمية مضادة السممية مصدراً للقلق. وفي أوكرانيا، يمثل انخفاض معدلات التحصين واتساع انتشار السل المقاوم للعقاقير المتعددة وأوبئة فيروس نقص المناعة البشرية مصدراً للقلق.

طاء - تعزيز قدرات الموارد البشرية

- ٩٤ - إن استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة التي أعلنتها الأمين العام لا تهدف إلى بلوغ الغايات فحسب، ولكن أيضا إلى تهيئة بيئة عمل تشجع الجودة وتقضي على التحيز وتشمل جميع الموظفين. ومن المتوقع أيضا أن يساهم تنفيذ هذه الاستراتيجية في مزيد من التنوع الجغرافي. ويعزز هدفا التكافؤ والتنوع كل منهما الآخر. وكجزء من الأمانة العامة، يلتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية باجتذاب المواهب المتنوعة واستبقائها في مكان عمل يشجع المساواة والتنوع ويمثل لأنظمة الأمم المتحدة وسياساتها. وبموجب الاستراتيجية الجديدة لشؤون العاملين التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١٧، سيسعى المكتب إلى تحديد ورصد غايات المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي والمشاركة في أنشطة الاتصال لكفالة زيادة التنوع في قائمة المتقدمين، بما في ذلك الموظفون الوطنيون.
- ٩٥ - وخطت أيضا مختلف الوكالات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة خطوات واسعة في هذا المجال خلال العام. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة على وضع خطة عمل للتنوع والإدماج، وتنفذ برامج التدريب والقدرات القيادية والتوجيه من أجل دعم التنوع والإدماج. أما اليونيسيف فتعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي في التعيينات على جميع المستويات. وينكب برنامج الأغذية العالمي على إجراء تحليل جنساني من أجل تحديد المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا والعقبات في اجتذاب الموظفين.

ياء - تحسين التنسيق مع المنظمات المتطوعة

- ٩٦ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٠٥/٧٠، ترد هنا معلومات مستكملة عن التعاون بين الخوذ البيض، وهي مبادرة اتخذتها حكومة الأرجنتين، والأمم المتحدة. فمنذ عام ١٩٩٤، يقدم أكثر من ٧٠٠ متطوع من الخوذ البيض المساعدة في ٧١ بلدا، وشاركوا في ٢٩١ بعثة إنسانية دولية، كان العديد منها بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وعززوا الصلات مع وكالات الأمم المتحدة من خلال الاتفاقات وخطط العمل المشتركة والدعم المالي والبعثات الميدانية. وتشمل أبرز الإنجازات الاستجابة وإعادة الإعمار في أعقاب الأعاصير والفيضانات والزلازل في أمريكا اللاتينية والكاريبي، والبعثات التي تركز على بناء القدرة على الصمود في المناطق المتأثرة بالجفاف.

خامسا - التوصيات

٩٧ - بناء على ما تقدم ذكره، يوصي الأمين العام بما يلي:

(أ) ينبغي أن تكثف الدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول والمنظمات الإنسانية جهودها الرامية إلى تعزيز مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال، وكفالة احترام هذه المبادئ والتقيّد بها بشكل تام؛

(ب) ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع المسلح أن تعجل باتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتشجيع وضمان احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان حماية المدنيين ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، على المستوى الوطني أو الدولي، حسب الاقتضاء؛ بما في ذلك محاكمة مرتكبي الانتهاكات وإساءة المعاملة ضد الأطفال؛

(ج) ينبغي للدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول أن تتيح وتيسر الوصول السريع وبلا عوائق لمقدمي الإغاثة الإنسانية المحايدة، وتعجل إجراءات دخول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ونشرهم ودخول السلع والخدمات، وأن تكفل أن تكون هذه الإجراءات واضحة وبسيطة؛

(د) ينبغي للدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول احترام وحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والأصول الإنسانية، بطرق منها الامتناع عن توجيه هجمات ضدهم واتباع العناية المستمرة لتجنّبهم آثار العمليات العسكرية، وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لأن تكفل قوانينها المحلية احترام وحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والأصول الإنسانية؛

(هـ) ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء وأطراف النزاع وتنفذ تدابير عملية لحماية البعثات الإنسانية والطبية، مثل التدابير المحددة في التوصيات الصادرة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

(و) ينبغي للدول الأعضاء والجماعات المسلحة من غير الدول أن تحترم الطابع المدني للمدارس وسائر المؤسسات التعليمية، وتمتنع عن القيام بأعمال يمكن أن تضر بحماية المرافق التعليمية من الهجمات المباشرة، وينبغي أن تدين بقوة جميع الهجمات، والتهديدات بالهجوم، على المدارس التي تُرتكب في انتهاك للقانون الإنساني الدولي؛

(ز) ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وضع مسألة الحماية في صميم العمل الإنساني، وتعظيم النتائج في مجال الحماية، وتعزيز السلامة والكرامة في الاستجابة الإنسانية؛

(ح) يجب أن تنفذ الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية تنفيذاً كاملاً سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأن تضمن حصول الضحايا على ما يكفي من الحماية والمساعدة المناسبة ووصولهم الموثوق إلى العدالة، وينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تكفل مساءلة الجناة؛

(ط) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تزيد من استثماراتها وما تبذله من جهود لضمان وجود خدمات منع العنف الجنسي والجنساني منذ بداية حالة الطوارئ وأن تيسر للناجين الحصول فوراً على تلك الخدمات والأدوات البالغة الأهمية لمساعدتهم في التعافي، وينبغي أن تُدمج بشكل منهجي الوقاية والتخفيف من حدة المخاطر والتصدي لها في خطط الاستجابة الإنسانية، وتعزز نظم جمع البيانات ورصدها؛

(ي) ينبغي للدول الأعضاء أن تضمن ألا تعرقل تدابير مكافحة الإرهاب العمل الإنساني القائم على المبادئ، على سبيل المثال تجنب استخدام الإعفاءات العامة والدائمة في نظم الجزاءات والتشريعات الوطنية؛

(ك) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية أن تمنع وتخفف بشكل ملموس معدلات التشرد الداخلي بطريقة آمنة وكريمة، وتضع وتنفذ استراتيجيات فعالة لضمان الحماية والمساعدة الشاملتين للمشردين، وتدعم الاكتفاء الذاتي المبكر للمشردين داخلياً، وتعمل على إيجاد حلول دائمة، وتحسن جمع البيانات وتحليلها، وتنتشر الوعي بحالة المشردين داخلياً، ولا سيما في ضوء الاحتفال بالذكرى السنوية الـ ٢٠ في عام ٢٠١٨ لصدور المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي؛

(ل) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعترف بالقدرات المحلية، وتزيل الحواجز التي تعيق التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والوطنية والمحلية والإقليمية بغية تعزيز قدرات الجهات الفاعلة والمؤسسات المحلية، وليس الاستعاضة عنها؛

(م) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية أن تعزز نُهج المشاركة المجتمعية وتمولها لكي تحصل المجتمعات المحلية على المعلومات في الوقت المناسب وتصل إلى آليات تقديم الشكاوى والتعقيبات؛

(ن) ينبغي أن توفر الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ما يكفي من موارد بشرية ومالية ضرورية لتنفيذ برامج تستجيب لاحتياجات المتضررين المختلفة باختلاف السياق، بسبل منها كفالة القيام بشكل منهجي بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة وتحليلها واستخدامها، وإيلاء الأولوية لتقديم تمويل في مجالات تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واستخدام مؤشر اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلق بالمساواة بين الجنسين مع إدماج السن؛

(س) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات الفاعلة الأخرى أن تكثف جهودها الرامية إلى التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي العالمي واتقائه، ولا سيما في البلدان المعرضة لخطر المجاعة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون الإنمائي والإنساني، والاستثمار في الزراعة من أجل حماية سبل كسب الرزق والإنتاج الغذائي، وتوفير التمويل المرن والعاجل، والعمل على بلوغ النتائج الجماعية في الأمن الغذائي والتغذية، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي؛

(ع) ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات الفاعلة الأخرى أن تكفل التمويل الموجه نحو تحقيق النتائج الجماعية، ودعم التعاون في المجالين الإنساني والإنمائي من خلال التحليل المشترك والتخطيط المشترك وزيادة التمويل المتعدد السنوات للأنشطة الإنسانية؛

(ف) ينبغي للدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى أن تمول بالكامل خطط ونداءات الاستجابة الإنسانية، وتزيد من المساهمات المقدمة إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لكي يصل إلى مستوى تمويل سنوي قدره بليون دولار، بما في ذلك عن طريق مصادر التمويل الجديدة والإضافية، وزيادة المساهمات المقدمة إلى الصناديق القطرية المشتركة لتمويل الأنشطة الإنسانية؛

(ص) ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية أن تمضي في الوفاء بالالتزامات والمبادرات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، وتقديم تقارير طوعية عن التقدم المحرز وأفضل الممارسات من خلال المنبر الإلكتروني لمنهاج العمل والالتزامات والتحول.